شرق الاردن. فقد صارت بريطانيا أقرب الى موقع التوفيق بين خيارات الامير والوكالة اليهودية. فمن جهة، حبّذت بريطانيا مشروع التقسيم الذي يعطي اليهود دولة على جزء من فلسطين، وبذلك اخذت الرغبات الصهيونية، لو جزئياً، في الاعتبار؛ ومن جهة أخرى، اقترحت ان يُضَم جزء آخر من فلسطين الى شرق الاردن تحت زعامة الامير، وبذلك اخذت رغبات الامير في الاعتبار أيضاً. ومن الواضح أنها أهملت المطالب الفلسطينية في الاستقلال، وايقاف الهجرة اليهودية.

رفضت الحركة الصهيونية الخيار البريطاني المطروح، في مؤتمرها المنعقد في زيورخ (آب - أغسطس ١٩٣٧)[٣٥]. وكان التصحيحيون أكثر وضوحاً في رفضهم، بسبب عدم ضمان ذلك الخيار لدولة يهودية على ضفتي الاردن[٣٦]. أما الامير عبدالله، فقد التقط طرف الخيط، باعتبار انها المرة الاولى التي تقترح فيها بريطانيا اقامة دولة عربية من شرق الاردن وجزء من فلسطين، واقترح، من جديد، مشروعاً لانشاء مملكة متحدة في فلسطين وشرق الاردن، على ان يكون لليهود فيها ادارة ذاتية (أسماها ادارة مختارة)[٣٧]. ونصح الوكالة اليهودية بايقاف الهجرة الى فلسطين لبضع سنين، أو توجيهها الى شرق الاردن[٣٨]، ممّا اثار استياء الوكالة اليهودية التي اعتبرت ان موقف الامير تفوح منه «رائحة العداء للصهيونية»[٣٩]. وذلك استنتاج يحتاج الى التمحيص، لأن الامير رفض الادلاء بتصريحات معادية للصهيونية صراحة، مقابل تفويض من اللجنة العربية العليا (في فلسطين) للتحدث باسم عرب فلسطين مع «لجنة بيل»[٤٠]؛ كما أغلق، في ذلك الحين، حدود شرق الاردن في وجه المساعدات المارة الى المجاهدين الفلسطينيين[٤١].

انقضى عقد الثلاثينات ومعظم عقد الاربعينات دون ان يفلح أي طرف في فرض خياره تجاه شرق الاردن في علاقته بفلسطين؛ اذ تراجعت بريطانيا عن مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧؛ ولم تستطع الحركة الصهيونية اختراق معارضة بريطانيا (أو الحركة الوطنية) للاستيطان الصهيوني في شرق الاردن (ولا يجب ان يفهم من ذلك ان الحركة الوطنية وبريطانيا كانتا في سلة واحدة، وانما كانت معارضتهما من منطلقات مختلفة تماماً، بل ومتناقضة). ولم يتمكن الفلسطينيون من تحقيق مطالبهم الوطنية. كذلك فشل الامير عبدالله، الذي أصبح ملكاً العام ١٩٤٦، في اقناع أحد من الفرقاء بمشروعه لتوحيد شرق الاردن وفلسطين تحت لوائه.

غير ان الصهيونيين لم يقطعوا اتصالاتهم مع الحكم في شرق الاردن. وبعد اصدار قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وقبيل اعلان الدولة الصهيونية في أيار (مايو) ١٩٤٨، حمل رسول من الملك عبدالله الى الوكالة اليهودية رغبته في ان يعترف بدولتهم، ان هم تخلّوا عن الجليل الغربي والقدس والمثلث، فوافقت الوكالة، على ان تستثني القدس من ذلك، الّا ان الملك أصرّ على موقفه «لأن قبر والده يقع فيها»[٤٢]. وهكذا سقط خيار آخر.

وفي الاسبوع الاول من أيار (مايو) ١٩٤٨، وفي ما يمكن تسميته بربع الساعة الاخير قبل حرب العام ١٩٤٨، التقى الملك عبدالله وغولده مايرسون (مائير فيما بعد)، بصفتها مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية، حيث نصحها بتأجيل اعلان الدولة اليهودية، على ان تستعيض الوكالة اليهودية عن فكرة الدولة بمشروع آخر؛ وكرر مقترحاته السابقة عن الكيان اليهودي شبه المستقل في مملكة تضم ضفتي النهر. وقد رفضت مائير ذلك الاقتراح من جديد. وعلّلت ذلك، فيما بعد، بأن «اليهود كانوا سيتحوّلون الى أقلية محميّة في مملكة يحكمها ملك عربي تمّ اغتياله»[٤٣].

وفي هذه الاجواء، جاءت نتائج حرب العام ١٩٤٨ لكي تنتهي حقبة من الخيارات، وتبدأ